الحدث

تأتي اقتحامات المستوطنين للمسجد الأقصى في القدس المحتلة، أمس الأحد، بحماية الشرطة الإسرائيلية، لتقدم دليلاً جديداً على مساعي الاحتلال لتغيير الوضع القائم في المسجد، في محاولة لتكرار ما حصل في المسجد الإبراهيمي في الخليل، في ظل وقائع عدة تؤكد هذا المنحى

اقتحامات الأقصى

تسريع وتيرة تغيير الوضع القائم

تحصل الاقتحامات والصلوات بحماية قوات الاحتلال (أحمد غرابلي/ فرانس برس)

القدس المحتلة ـ **العربي الجديد**

ليست الاقتحامات الإسرائيلية التي صارت وتيرتها شبه يومية للمسجد الأقصى في القدس المحتلة، وكان آخرها أمس الأحد، مجرد تصرفات فردية لمجموعات يهودية متطرفة، بل نهج رسمي برعاية حكومة الاحتلال التي تسرّع في السنوات الأخيرة، وخصوصاً بعد تسلّم الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب الحكم وإعلانه «صفقة القرن» (المشروع الأميركي لتصفية القضية الفلسطينية)، لتغيير الوضع القائم في الأقصى، في ظل صمت دولي إزاء ما يحصل من انتهاكات. ويقوم الاحتلال بتغيير الواقع في الأقصى بشكل تدريجي وبهدف عدم لفت الأنظار إلى التحولات التي طرأت على الحرية التي بات اليهود يتمتعون بها هناك تحت حماية الشرطة الإسرائيلية. كل ذلك يثير مخاوف من محاولة الاحتلال فرض واقع مشابه لما حصل في المسجد الإبراهيمي في الخليل، والذي فرض الاحتلال سيطرته عليه منذ عام 1994، وقسمه بواقع 63 في المائة لليهود، و37 في المائة للمسلمين، عقب مذبحة ارتكبها مستوطن أسفرت عن استشهاد 29 مصلياً.

واقتحم نحو 1600 مستوطن، أمس الأحد، المسجد الأقصى، بحماية قوات الاحتلال الخاصة التي اعتدت على المصلين في المسجد، وأطلقت الرصاص المطاطي وقنابل الغاز، مع حصار القسم القديمة، ما أوقع إصابات بالاختناق بالغاز المسيل للدموع، مع اعتقال بعض الموجودين. وجاء اقتحام قوات الاحتلال لباحات الأقصى تزامناً مع دعوات لذلك من قبل مئات المستوطنين، في ذكرى ما يسمى «خراب الهيكل»، وترافق الاقتحام مع توجيه رئيس الوزراء الإسرائيلي نفتالي بينت باستمرار تأمين المستوطنين خلال اقتحامهم المسجد. وقال بيان لمكتب بينت، نشره على «تويتر»، إن رئيس الوزراء أجرى «تقييماً للموقف» بمشاركة وزير الأمن الداخلي عومر بارليف وقائد الشرطة يعقوب شفتاي فيما يتعلق بالأحداث في الحرم القدسي. ووجّه بينت باستمرار اقتحامات المستوطنين للأقصى بشكل «منظم وآمن ومع الحفاظ على النظام في المكان».

وتحدثت تقارير صحافية إسرائيلية أمس عن أن الاقتحامات التي قام بها المستوطنون للأقصى وشارك فيها اثنان من أعضاء الكنيست في حزب «يمينا» الذي يرأسه بينت سجّلت اختراقاً جديداً، إذ سمح لأول مرة لمجموعات يهودية كاملة النصاب (بحسب الشريعة اليهودية يجب أن يشارك عشرة مصلين على الأقل في الصلاة) أن تؤدي صلوات تامة تقريباً في باحات الأقصى بالقرب من باب الرحمة، من دون أن تقوم الشرطة الإسرائيلية بمنعهم. ونقلت «يسرائيل هيوم» عن النائبة السابقة شولا معلم أنها لا تذكر أن مثل هذا الأمر حدث منذ 11 عاماً. ووفقاً لمعلم، فإن ما حدث أمس يؤشر لتغيير تاريخي مؤثر هو استمرار لما يحدث في السنوات الأخيرة، لكن الطريق لا يزال طويلاً حتى يتمكن اليهود من «ممارسة كامل حقوقهم». وتشكل هذه الاعترافات من وسائل الإعلام الإسرائيلية ومن معلم مؤشراً على نوايا التصعيد لدى حكومة الاحتلال لجهة العودة لمحاولة فرض التقسيم الزماني والمكاني في الأقصى على غرار ما حدث في الحرم الإبراهيمي في الخليل.

وعما حصل أمس، قالت مصادر فلسطينية لـ«العربي الجديد» إن اقتحامات الأقصى وعلى نطاق واسع تعكس واحداً من التوجهات الأخيرة التي فرضها الاحتلال في السنوات القليلة الماضية داخل المسجد وتحديداً بعد تولي ترامب منصبه وما تضمنته «صفقة القرن» من إطلاق يد إسرائيل في تغيير الوضع القائم في المسجد وإضعاف نفوذ الأردن في السيطرة على المكان وإدارة شؤونه من خلال إجراءات حاولت من خلالها إدخال أطراف عربية أخرى، مثل السعودية والإمارات، على خط التنافس على إدارة شؤون المسجد واستبدال الدور الأردني بدور سعودي/إماراتي.

ولفتت هذه المصادر إلى بعض التغييرات التي باتت أمراً واقعاً في المسجد الأقصى، أولها تكليف شرطة الاحتلال بتأمين الحماية الكاملة للصلوات العلنية والطقوس التي يقوم بها المستوطنون في ساحات المسجد، بما في ذلك الصلوات التلمودية، بعد أن كانت تمنعهم من ذلك وتعتقل المخالفين، وذلك التزاماً بفتاوى بعض المرجعيات الدينية اليهودية التي كانت تحرّم إقامة مثل هذه الصلوات. لكن «صفقة القرن» التي أعلن عنها ترامب شجعت المرجعيات اليمينية الدينية المتطرفة على نقض هذه المحرمات، مستفيدة من الواقع الذي حاول ترامب أن يؤسس له وأعلن عنه صراحة في حفل توقيع اتفاقي التطبيع مع الإمارات والبحرين من أنه سيسمح للمسلمين بالصلاة في المسجد الأقصى، متجاهلاً الواقع الأصلي الذي تؤكد عليه المرجعيات الدينية الإسلامية بأن المسجد الأقصى حق خالص للمسلمين وحدهم لا ينازعهم فيه منازع.

ثاني التغييرات، وفق المصادر، هو تشجيع عمليات التطبيع التي انخرطت فيها بعض الدول العربية الحكومة الإسرائيلية على إجراء تغييرات جوهرية في سياستها تجاه حق اليهود في الصلاة بالمسجد الأقصى، وما تضمنته «اتفاقات إبراهام» (اتفاقات التطبيع) من دعوات للقيام بصلوات إسلامية ومسيحية ويهودية في المسجد الأقصى باعتباره مكاناً مقدساً لأتباع الديانات الثلاث وليس الإسلام وحده. وأشارت المصادر إلى تغيير ثالث حصل، هو في زيادة عدد الساعات وجولات الاقتحام للمسجد الأقصى في اليوم الواحد. فبعد أن كانت الاقتحامات تقتصر على جولة واحدة تبدأ من الساعة 7:30 صباحاً وتنتهي عند الساعة العاشرة والنصف، تم تمديد الفترة الصباحية لنصف ساعة إضافية، في حين أضيفت جولة اقتحام ثانية تبدأ من بعد صلاة الظهر وتنتهي عند الساعة الثانية. فيما بدأت جماعات الهيكل تطالب أخيراً بتمكينها من اقتحام الأقصى يومي الجمعة والسبت أيضاً بدلاً من اقتصارها على مطلع الأسبوع ابتداء من الأحد وحتى الخميس. رابع التغييرات، إضافية، في حين أضيفت جولة اقتحام ثانية تبدأ من بعد صلاة الظهر وتنتهي عند الساعة الثانية. فيما بدأت جماعات الهيكل تطالب أخيراً بتمكينها من اقتحام الأقصى يومي الجمعة والسبت أيضاً بدلاً من اقتصارها على مطلع الأسبوع ابتداء من الأحد وحتى الخميس. رابع التغييرات، وفق المصادر، تخصيص مسارات إضافية للمسار الوحيد الذي كان يسمح بالسير فيها داخل ساحات الأقصى من باب المغاربة الذي تسيطر سلطات الاحتلال على مفاتيحه منذ عام 1967 إلى منطقة باب الرحمة، ومن هناك إلى باب السلسلة، ويغادر بعدها المقتحمون الساحات، فيما باتت اليوم تمنحهم مسارات جديدة تتركز في المنطقة الشرقية حيث يطالب المستوطنون باقتطاعها لتكون موقعاً لصلواتهم وطقوسهم، خصوصاً عند ساحة مصلى باب الرحمة.

آخر واقع آخر يبرز أخيراً، يتكثيف ممارسات الشرطة الإسرائيلية ضد أعمال الترميم التي تتولاها الطواقم الفنية التابعة لإدارة الأوقاف واعتقال رئيسها أكثر من مرة وكذلك اعتقال موظفي اللجنة الآخرين من مهندسين وغيرهم، ومنعهم من القيام بأي أعمال ترميم من دون الحصول على إذن من شرطة الاحتلال التي صادرت أكثر من مرة مواد خام تابعة للأوقاف. كذلك، يبرز استهداف كبار الرموز الدينية والوطنية بالاعتقال والإبعاد عن الأقصى أكثر من مرة، بمن فيهم رئيس الهيئة الإسلامية العليا الشيخ عكرمة صبري، ورئيس مجلس الأوقاف الشيخ عبد العظيم سلهب والعشرات من الحراس، إضافة إلى عشرات المرابطين والمرابطات. يضاف إلى ذلك تكثيف وسائل المراقبة الإلكترونية المنصوبة على المباني المطلة على جميع ساحات الأقصى ونصب كاميرات متطورة ومجسات تنصت من دون الحصول على إذن من الأوقاف، ما شكّل عاملاً آخر من عوامل إضعاف سلطة الأردن على المكان وسحب صلاحياتها منه.

وفي السياق نفسه، وصفت قناة التلفزة الإسرائيلية «12» ما يقوم به اليهود داخل المسجد الأقصى بأنه «ثورة»، تتجسد في تحطيم قواعد الوضع القائم التي سادت عشرات السنين، وذلك عبر السماح لليهود بأداء الصلوات التلمودية ومنح الحاخامات الحق في إلقاء المواعظ الدينية في الحرم. وأوضحت القناة أن زيادة حماس اليهود لاقتحام الأقصى والحوارات التي دارت بين نشطاء «جماعات الهيكل» وشرطة الاحتلال، ساعدت على إحداث التحول الكبير على مكانة اليهود في الحرم، بحيث إن 35 ألف يهودي باتوا يقتحمونه في العام. وإزاء ما حصل أمس، حذرت الرئاسة الفلسطينية من «التصعيد الإسرائيلي الخطير» باقتحام المستوطنين اليهود باحات الأقصى بحماية قوات الاحتلال. ونقلت وكالة الأنباء الفلسطينية «وفا»، عن الرئاسة، اعتبارها ذلك «تهديداً خطيراً للأمن والاستقرار، واستفزازاً لمشاعر الفلسطينيين». كما طالبت الخارجية الفلسطينية، في بيان، بموقف دولي «حازم» لوقف «عدوان الاحتلال المتواصل» على الأقصى.

عربياً، دانت الخارجية الأردنية استمرار الانتهاكات الإسرائيلية في الأقصى. وقال المتحدث باسم الوزارة ضيف الله الفايز، في بيان، إن التصرفات الإسرائيلية بحق المسجد تمثل انتهاكاً للوضع القائم التاريخي والقانوني وللقانون الدولي ولالتزامات إسرائيل كقوة قائمة بالاحتلال في القدس الشرقية. وأعلن أن الوزارة وجّهت مذكرة احتجاج رسمية طالبت فيها إسرائيل بالكف عن انتهاكاتها واستفزازاتها، واحترام الوضع القائم التاريخي والقانوني. فيما أعرب مكتب الاتحاد الأوروبي في الأراضي الفلسطينية عن قلقه من الأحداث في الأقصى. وقال في بيان «يجب تجنب أعمال التحريض واحترام الوضع القائم». وأضاف «يجب على السلطات الإسرائيلية والقادة الدينيين والمجتمعيين من جميع الأطراف التحرك بشكل عاجل لتهدئة هذا الوضع».

تعبير عن عجز

دعت «حماس» الفلسطينيين إلى الزحف والمرابطة في المسجد الأقصى. وقال المتحدث باسم الحركة عبد القدوس حمدة، في بيان أمس، إن «أطلاق الاحتلال العنان لقطعان مستوطنيه الضالّة، لا يعكس حالة سيطرة وسيادة، إنّما هو تعبير عن عجز ونقص يحاول الاحتلال ترقيعه، بعد أن واجهه شعبنا في القدس والضفة والداخل المحتل وغزة ببسالة». من جانبها، قالت «الجهاد الإسلامي»، إن ما يجري في الأقصى يُمثّل إرهابا يمسّ كل العرب والمسلمين.

تحذير من التصعيد

أدانت الخارجية التركية، اعتداء القوات الإسرائيلية على المسجد الأقصى و«اعتقال بعض الأطفال والنساء، على نحو يسيء إلى الكرامة الإنسانية». وحذرت في بيان من أن «استمرار مثل هذه التصرفات أمر خطير جداً، من جهتها، حذرت الخارجية المصرية، من المساس بالأقصى، لافتة إلى أن «المسؤولية تقع على عاتق السلطات الإسرائيلية لتوفير الحماية للمصلين، والامتناع عمّا يُلهم بخلق توتر أو إجراء يؤدي إلى تصعيد».

اقتحم نحو 1600 مستوطن الأقصى بحماية قوات الاحتلال أمس

وجّه نفتالي بينت بتأمين المستوطنين خلال اقتحامهم المسجد

للحديث تتمة...

صيف تونسي لبناني حارق

وليد التليلي

يجتمع التونسيون واللبنانيون في مشتركات كثيرة، ويتشابهون في خصال ومساوئ كثيرة أيضاً. تجمعهم جدتهم عَلِيسة (البسار) التي جاءت من صور إلى قرطاج، لأسباب سياسية طبعاً، وتجمعهم بعض الطباع الفرنسية التي خلّفها الاستعمار في كلا البلدين، بيروقراطية كارثية وجدل عقيم بمناسبة ومن غير مناسبة، وتدخّل فرنسي في البلدين لا ينتهي بسبب عقلية استعمارية لم يتخلّص منها الفرنسيون، ولا تخلّصت منها أيضاً نخب تونسية ولبنانية.

اليوم يلتقي اللبنانيون والتونسيون في إتقان فن سياسي جديد وتقنية وأسلوب حكم ومعارضة تفتقت عليها مواهب النخب السياسية العبقرية في البلدين. فن تعطيل كل شيء لإحداث الفراغ في كل مكان، هدم البلد على من فيه، شعار مرحلته «إذا لم أحكم فأنت لن تحكم أيضاً»، ولا يهم إذا مرض الناس أو ماتوا وانهار الاقتصاد وضاعت العملة ودُمر الوطن كاملاً، طالما أني لا أحكم.

كان التونسيون يتفاخرون على كثير من الدول بتجانس شعبهم، دين واحد ومذهب واحد ولغة واحدة، لا طائفية ولا فروقات بين التونسيين في العموم، إلا أن طائفية جديدة بدأت بالبروز وأخذت تتغذى شيئاً فشيئاً من تطور الأحداث وتنمو وتكبر وتجد لها جمهوراً يتسع، هي الطائفية السياسية التي تقوم على التعصب المطلق للحزب وليس للبلد، للزعيم وليس للقانون، للفكرة الأيديولوجية وليس للمشترك الوطني الذي مات من أجله شباب من كل الفئات والمناطق والأفكار.

أصبح التونسيون يَرَوْن كيف ينحاز نواب ضد قانون يخدم الناس لأن الذي اقترحه هو الآخر، يُسقطون كل شيء وكل فكرة وكل مسعى لأنه فكرة المنافس الذي أصبح للأسف عدواً. ولا يهم إذا تجاوز عدد الموتى حاجز المائتين، وعدد المصابين بكورونا العشرة آلاف يومياً. المهم أن تسقط الحكومة، المهم أن يحيا الحزب والزعيم الذي. تُسَائل المعارضة التونسية، ثم ماذا بعد؟ لو افترضنا أن هذه الحكومة، التي تتفق بالمناسبة جميعاً على فشلها وفشل من يقف خلفها وأمامها، سقطت، هل من المقبول أن تسقط اليوم في قلب المعركة؟ وهل من الصواب أن نتحدث أصلاً عن أي ملف غير محاربة وباء كورونا، ولماذا لا ننتظر شهراً أو شهرين، لنجتمع ونوحد كل الجهود لننقذ أرواح الناس ثم سيكون أمامكم جميعاً مجال لتقاسم الحكم والتنازع حوله. ابدؤا بلداً أولاً ثم هدموه إذا شئتم، أما التنازع على الخراب فلن يجدي أحداً إلا الذين أصابهم عمى الطائفة.

تقرير

السيسي يُحكم السيطرة على المجلس العسكري

القاهرة ـ **العربي الجديد**

في ثاني تعديل على تشريعات القوات المسلحة خلال شهرين، أصدر الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي قبل يومين تعديلاً على قانون القيادة والسيطرة، بما يضمن تحكمه المطلق في اختيار قيادات الجيش وأعضاء المجلس الأعلى للقوات المسلحة، بما في ذلك التخلص السريع من القادة الذين قد لا يقدمون الأداء المطلوب منهم أو غير ذلك من الأسباب التي تستدعي إطاحتهم، في خطوة جديدة لإحكام السيطرة لمصلحته. وبشكل أساسي، تضمّنت التعديلات تغيير مدة الخدمة لرئيس أركان حرب القوات المسلحة وقادة الأفرع الرئيسية، لتكون سنتين قابلة للتجديد بقرار من رئيس الجمهورية لمدة سنة ومن دون حد أقصى، بعدما كانت المدة أربع سنوات قابلة للتمديد سنة وتجديدها بحد أقصى أربع سنوات أخرى. ويعني ذلك الإسراع بإجراء إنهاء الخدمة لبعض القادة في حال عدم الصلاحية بعد عامين فقط بدلاً من أربعة، وفي الوقت ذاته تمكين رئيس الجمهورية من الإبقاء على رئيس الأركان أو قادة الأفرع الرئيسية، لأكثر من ثماني سنوات، كانت هي الحد الأقصى لاستمرار أيّ منهم في موقعة سلفاً.

وبتطبيق هذه المادة على المجلس الأعلى للقوات المسلحة حالياً، يتبيّن أن هناك عدداً من القادة الذين سيستفيدون من هذا النص، المعروفين بقربهم الاستثنائي من السيسي، مثل رئيس الأركان الحالي الفريق محمد فريد حجازي، الذي يقترب من إتمام أربع سنوات من منصبه، وقائد القوات البحرية أحمد خالد، الذي يقترب من إتمام خمس سنوات في المنصب. أما باقي قادة الأفرع الرئيسية، فسيسري عليهم هذا التعديل بما يجعلهم أكثر حرصاً على إرضاء السيسي لضمان استمرارهم في منصبهم لأجل غير مسمى بعد إتمامهم أول عامين.

وتكاملاً مع هذا التنظيم، تضمّن القانون الجديد عدم تطبيق المواد الخاصة بسنّ معاش حاملي رتبتي الفريق والفريق أول، على رئيس الأركان وقادة الأفرع الرئيسية. ففي الأصل، تكون مدة خدمة اللواء سنة واحدة يحال بعدها على التقاعد، كما تكون مدة خدمة الفريق والفريق أول سنتين يحالان بعدها على التقاعد، مع جواز مدّ السن لهما سنة واحدة أخرى.

ولضرورة سيطرة السيسي على المجلس الأعلى للقوات المسلحة أسباب عديدة من وجهة نظر النظام الحاكم، فالقانون الأخير ذاته يتضمّن مادة تسمح للمرة الأولى لرئيس الجمهورية بإصدار قرارات بإنشاء «قوات جديدة أو تعديل الأسلحة القائمة»، وذلك بعد موافقة المجلس، الأمر الذي يشي بقرب إصدار السيسي قراراً بإنشاء قوة جديدة ربحت مصادر حكومية أن تتكوّن من «عناصر مشتركة بين عدة أفرع بقيادة جديدة يختارها السيسي مباشرة». ولهذا السبب وغيره من المسائل العسكرية، يتطلب الأمر تحكماً في أغلبية المجلس لضمان تأييد السيسي في قراراته ومساعدته على تنفيذ خططه.

ويضمن هذا الأمر، التحكم في مفاتيح إدارة الجيش والقيادة العملية له من دون تركه عرضة لسيطرة وزير الدفاع أو أي قادة آخرين يظهرون، وقد يكون لديهم الطموح الشخصي المناوئ لطموح الحكم الحالي الذي كرسّها السيسي بإطاحته عدداً كبيراً من أعضاء المجلس وتعيينه مجموعة جديدة من الشخصيات مأمونة الجانب، الذين مهدوا له أولاً طريق الرئاسة، ثمّ وافقوا فيما بعد على اتباع نهج مخالف بالتضييق على منافسه الفريق سامي عنان، رئيس الأركان الأسبق، عندما قرر خوض انتخابات الرئاسة عام 2018، إذ عاجلوه بصفعة قانونية محكمة، باعتبار أن عنان ما زال «ضابطاً تحت الاستدعاء» شأنه شأن باقي أعضاء المجلس العسكري الحاكم بعد الثورة، وبالتالي لم يكن يجوز له الترشح من دون أن يستقيل أولاً بأمر المجلس الذي يسيطر عليه السيسي، ما أدى إلى مساءلته واعتقاله ومحاكمته وسجنه.

كذلك فإنّ السيسي من خلال عدة تشريعات أصدرها العام الماضي، رسّخ مكانة المجلس العسكري في ميدان السياسة المصرية كقائم على حماية النظام عند اللزوم، ودافع لمرشح رئاسي إذا اقتضت الحاجة، إذ حظر الترشح على الضباط الموجودين في الخدمة، أو الذين انتهت خدمتهم في القوات المسلحة، لانتخابات رئاسة الجمهورية أو المجالس النيابية أو المحلية، إلا بعد موافقة المجلس الأعلى للقوات المسلحة. وبالتالي، أصبح هذا المجلس قيّماً على الإرادة السياسية للضباط الحاليين والسابقين، يسهّل لمن يشاء ويمنع من يخرجون عن المطلوب.

وعلى الرغم من أن المجلس العسكري اقتحم رسمياً بذلك المجال السياسي، فإن السيسي لم يمنحه كل الصلاحيات التي تمكنه من قيادة «نظام سياسي»، بل استأثر لنفسه بإمكانية استخدام المجلس العسكري ومجلس آخر هو «مجلس الأمن القومي»، لتشكيل كيان يشبه مجلس الدولة الصيني، أو مجلس تشخيص مصلحة النظام الإيراني، برئاسته، وبصورة تضمن تحكمه الكامل في الأعضاء والاختصاصات، وبما سيصدر عن هذا الكيان المشترك. كذلك قنّن السيسي من خلال التشريع، سيطرته العملية على المجلس العسكري، القائمة واقعياً منذ 6 سنوات، والتي تُرجمت بصورة صريحة عندما عيّن وزير الدفاع الحالي محمد زكي خوض انتخابات الرئاسة عام 2018، إذ عاجلوه بصفعة قانونية محكمة، باعتبار أن عنان ما زال «ضابطاً تحت الاستدعاء» شأنه شأن باقي أعضاء المجلس العسكري الحاكم بعد الثورة، وبالتالي لم يكن يجوز له الترشح من دون أن يستقيل أولاً بأمر المجلس الذي يسيطر عليه السيسي، ما أدى إلى مساءلته واعتقاله ومحاكمته وسجنه.

كذلك فإنّ السيسي من خلال عدة تشريعات أصدرها العام الماضي، رسّخ مكانة المجلس العسكري في ميدان السياسة المصرية كقائم على حماية النظام عند اللزوم، ودافع لمرشح رئاسي إذا اقتضت الحاجة، إذ حظر الترشح على الضباط الموجودين في الخدمة، أو الذين انتهت خدمتهم في القوات المسلحة، لانتخابات رئاسة الجمهورية أو المجالس النيابية أو المحلية، إلا بعد موافقة المجلس الأعلى للقوات المسلحة. وبالتالي، أصبح هذا المجلس قيّماً على الإرادة السياسية للضباط الحاليين والسابقين، يسهّل لمن يشاء ويمنع من يخرجون عن المطلوب.

وعلى الرغم من أن المجلس العسكري اقتحم رسمياً بذلك المجال السياسي، فإن السيسي لم يمنحه كل الصلاحيات التي تمكنه من قيادة «نظام سياسي»، بل استأثر لنفسه بإمكانية استخدام المجلس العسكري ومجلس آخر هو «مجلس الأمن القومي»، لتشكيل كيان يشبه مجلس الدولة الصيني، أو مجلس تشخيص مصلحة النظام الإيراني، برئاسته، وبصورة تضمن تحكمه الكامل في الأعضاء والاختصاصات، وبما سيصدر عن هذا الكيان المشترك. كذلك قنّن السيسي من خلال التشريع، سيطرته العملية على المجلس العسكري، القائمة واقعياً منذ 6 سنوات، والتي تُرجمت بصورة صريحة عندما عيّن وزير الدفاع الحالي محمد زكي بدلاً من سلفه صدقي صبحي منذ عامين.

فبعدما كان قانون المجلس الأعلى للقوات المسلحة الحالي يحصر العضوية في عدد معين من القيادات بصفاتهم العسكرية، أضيفت فقرة «تجيز لرئيس الجمهورية بصفته القائد الأعلى للقوات المسلحة ضمّ أعضاء للمجلس من قيادات القوات المسلحة وفقاً للحاجة»، ما يعني تحكّم السيسي المطلق في عدد الأعضاء واتجاهاتهم أيضاً، واستطاعته - في أي وقت تتأزم فيه الأمور - إدارة الدفة لمصلحته.

قادة مقربون من السيسي بينهم حجازي سيستفيدون من التعديلات

خاص

مصر تعلّق لقاءات مع «روساتوم»: خيبة من روسيا

القاهرة ـ **العربي الجديد**

كشفت مصادر مصرية خاصة، لـ«العربي الجديد»، عن تعليق مصر اجتماعات فنية بين وزارة الكهرباء المصرية، وشركة «روساتوم» الروسية للطاقة النووية المسؤولة عن تنفيذ محطة الضبعة للطاقة النووية، قائلة «إن التوتر الذي يخيّم على العلاقات بين البلدين، بسبب ملف أزمة سد النهضة الإثيوبي، وإعلان موسكو موقفاً داعماً وأضحاً لأديس أبابا، أثر سلباً على الاجتماعات واللقاءات الفنية الخاصة بإنشاء محطة الضبعة النووية».

وقالت المصادر إن جهات سيادية منعت سفر وفد فني رفيع المستوى من وزارة الكهرباء وهيئة الطاقة النووية إلى العاصمة الروسية موسكو، بعدما كان مقرراً سفره في مهمة عمل متعلقة بالاتفاق الخاص بإنشاء محطة الضبعة، وذلك في أعقاب الموقف الروسي الأخير، وإعلان روسيا موقفاً صادماً لمصر في قضية سد النهضة، وكذا إعلان موسكو توقيع اتفاقية عسكرية مع أديس أبابا.

ولفتت المصادر إلى أن الجمود الذي يسيطر على العلاقات بين القاهرة وموسكو، يعود إلى ما قبل جلسة مجلس الأمن الخاصة بسد النهضة في 8 يوليو/تموز الحالي، والتي جاء الموقف الروسي فيها معبّراً عن الخلافات بين الطرفين، كاشفة أن السعي المصري لاسترضاء الإدارة الأميركية الجديدة، بقيادة جو بايدن، كان سبباً أساسياً في التوتر، بعد أن أبلغت القاهرة، موسكو، بتعليق صفقة مقاتلات «سوخوي 35»، والتي كانت اتصال هاتفي مع نظيره المصري سامح شكري، عن قلق وإشنطن بشأن احتمال شراء مصر مقاتلات «سوخوي 35» من روسيا، وكانت مصر قد وقّعت اتفاقية موسكو مصالح متوقعة في منطقة القرن الأفريقي، على حساب مصالح حالية مع القاهرة، مشيرة إلى أن المسؤولين الروس، يعتقدون أن تطور العلاقات المصرية الروسية خلال السنوات الخمس الماضية، كان في إطار المناورة مع الأميركيين.

وحول مصير مشروع محطة الضبعة النووية، في أعقاب توتر العلاقات حالياً، رجحت المصادر أن الأمر لا يعدو كونه مناورة فقط للضغط على الجانب الروسي، في محاولة لتوفيق موقفه مع المصالح المصرية، وعدم التسبّب بإحراج للنظام المصري، في ظل تعقد المشهد في أزمة السد، مع اقتراب أديس أبابا من الانتهاء من الملء الثاني للسد. وكان وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن، قد أعرب في وقت سابق خلال اتصال هاتفي مع نظيره المصري سامح شكري، عن قلق وإشنطن بشأن احتمال شراء مصر مقاتلات «سوخوي 35» من روسيا، وكانت مصر قد وقّعت اتفاقية مع روسيا عام 2019 بقيمة ملياري دولار تهدف إلى شراء نحو 20 طائرة مقاتلة من طراز «سوخوي 35». وأثار ذلك غضب الولايات المتحدة، ولوّح مسؤولون أميركيون باحتمال فرض عقوبات على مصر في حالة الإصرار على إتمام صفقة شراء الطائرات الروسية. ويمكن للولايات المتحدة فرض عقوبات بموجب قانون يعرف باسم «مكافحة خصوم أميركا من خلال العقوبات»، المعروف اختصاراً بقانون «كاتسا»، والذي أقره مجلس الشيوخ الأميركي في 2 أغسطس/آب 2017 ووقّع عليه الرئيس السابق دونالد ترامب، وهو قانون يستهدف في الأساس المبيعات العسكرية الروسية.

وفي 2017 وقّعت مصر وروسيا اتفاقاً لبدء العمل في تنفيذ مشروع محطة الضبعة النووية، وذلك أثناء اجتماع بين الرئيسين المصري عبد الفتاح السيسي، ونظيره الروسي فلاديمير بوتين. وقالت شركة «روساتوم» النووية الروسية، إن محطة الطاقة التي ستبنيها في مصر ستتكلف ما يصل إلى 21 مليار دولار. وأوضحت الشركة، في بيان، إنها ستقوم وفقاً للعقود الموقعة ببناء محطة الضبعة للطاقة النووية من أربع وحدات للطاقة من طراز 1200VVER ، بالقرب من مدينة مطروح على ساحل البحر الأبيض المتوسط، كما ستقوم بتزويدها بالوقود النووي الروسي طوال فترة تشغيل المحطة النووية، مما يضمن التكلفة التنافسية للطاقة الكهربائية لمدة 60 عاماً، بالإضافة إلى أن شركة «روساتوم» ستقوم بإعداد وتدريب الموظفين وستساعد الشركاء المصريين في عملية تشغيل وصيانة محطة الضبعة في السنوات العشر الأولى من تشغيل المحطة. كما يتضمن الاتفاق قيام الجانب الروسي ببناء مرفق خاص وتوريد حاويات لتخزين الوقود النووي المستنفد، مضيفاً أنه سيتم تشغيل وحدة الطاقة الأولى لمحطة الضبعة للطاقة النووية سنة 2027.

وفي 12 يوليو الحالي، أعلنت وزارة الدفاع الإثيوبية توقيع اتفاقية للتعاون العسكري مع روسيا، تشمل تعزيز قدرات الجيش الإثيوبي المهارية والتكنولوجية. وأكدت مسؤولة الشؤون المالية في وزارة الدفاع الإثيوبية، مارثا لبويج، أن هذه الاتفاقية ستكون لها أهمية كبرى في أخذ العلاقات بين البلدين إلى مستوى أعلى»، وأضافت أنها تركز على تعزيز قدرات قوات الدفاع الوطني الإثيوبية المهارية والتكنولوجية. وجاء الإعلان عن توقيع الاتفاقية بعد أيام قليلة من الموقف الروسي الذي عبر عنه مندوب روسيا الدائم لدى الأمم المتحدة فاسيلي نيبينزيا، في اجتماع لمجلس الأمن الدولي، بقوله إن بلاده تشعر بالقلق من تنامي الخطاب التهديدي في أزمة سد النهضة».

خلال توقيع الفافية بناء محطة الضبعة النووية بين «روساتوم» ومصر، ديسمبر 2017 (ميخائيل ميتزل/Getty)

شرق غرب

مصر متمسكة باتفاق ملزم حول سد النهضة

أكد الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، أمس الأحد، على موقف بلاده الثابت للحفاظ على أمنها المائي، وضرورة التوصل إلى اتفاق ملزم حول سد «النهضة» الإثيوبي. وجاء ذلك خلال استقبال السيسي لوزير الخارجية الصيني وانغ يي (الصورة)، الذي نقل إلى السيسي رسالة من نظيره الصيني شي جين بينغ تضمنت التأكيد على «تفهم بكين التام للأهمية القصوى لنهر النيل لمصر».

(الأناضول)

مصر: إطلاق سراح ناشطين بارزين

قررت السلطات القضائية في مصر، أمس الأحد، الإفراج عن الناشطة والمحامية ماهينور المصري، بعد اعتقالها ووضعها قيد الحبس الاحتياطي قبل عامين، بتهم تتعلق بـ«الانضمام لجماعات إرهابية» و«نشر أخبار كاذبة». كما جرى الإفراج عن الصحافيين معتز ودنان ومصطفى الأعصر، وذلك بعد إخلاء سبيل الناشطة إسراء عبد الفتاح، ليل السبت – الأحد، على ذمة التحقيقات معها في قضية مرتبطة بنشر «أخبار كاذبة».

(العربي الجديد)

فصائل غزة ترفض ابتزاز الاحتلال

أكد القيادي في حركة «الجهاد الإسلامي»، خالد البطش، أمس الأحد، أن الفصائل الفلسطينية لن تصمت على الحصار الذي يفرضه الاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة، وستعمل بكل السبل على عدم فرضه معادلات جديدة. وطالب البطش، خلال مؤتمر صحافي عقد في مخيمات العودة شرقي غزة، الوسطاء، بالعمل الجاد والفوري لإلزام الاحتلال بإنهاء حصاره، فيما أكد القيادي في «حماس» زكي دبابش، أن المقاومة «قادرة على خوض جولة أخرى لإرغامه على التراجع عن مواقفه».

(العربي الجديد)

تحذيرات إسرائيلية من استغلال «حزب الله» لأزمة لبنان

حذّر قائد الفرقة 19 في جيش الاحتلال الإسرائيلي، العميد شلومي بيندر، من احتمال أن يستفيد «حزب الله» اللبناني من الأزمة في لبنان لتوسيع نفوذه. وقال بيندر، بحسب تقرير لـ«يسرائيل هيوم»، إن زعيم «حزب الله» حسن نصر الله، قد يعمد إلى استغلال الفوضى العامة في لبنان كفرصة لزيادة هيمنته مع إيران على لبنان»، فيما لفتت الصحيفة إلى أن أكثر ما يقلق الاحتلال هو وضع الجيش اللبناني الذي يرى تقريرها أنه «أخذ في الانهيار».

(العربي الجديد)

تايلاند: تظاهرات تطالب باستقالة رئيس الوزراء

استخدمت الشرطة التايلاندية، أمس الأحد، الرصاص المطاطي والغاز المسيل للدموع، ضد متظاهرين في بانكوك، مطالبين باستقالة رئيس الوزراء برايوت تشان أو شا، على خلفية إدارته أزمة كورونا. وعمد المتظاهرون إلى تحدي حظر التجمعات، وقاموا بتكديس أكياس جثث وهمية قرب تقاطع نصب الديمقراطية في العاصمة، مطالبين برايوت بالاستقالة من دون شروط، ما دفع السلطات إلى إغلاق الطرق الرئيسية وإجبار المتظاهرين على التراجع.

(فرانس برس)

الغلاف

بعد مرور نحو ثلاث سنوات على اتفاقيات التسوية في الجنوب السوري، يواصل النظام ضغطه على أهالي درعا لإخضاعهم وإعادة الأوضاع إلى ما كانت عليه قبل الثورة. ومع استمرار حصاره لحيّ درعا البلد، لإجبار أهله على تسليم السلاح الفردي، وجّه النظام أنظاره إلى المسجد العمري، مهدداً بهدمه في حال عدم الاستجابة لشروطه. ولهذا المسجد رمزية كبيرة، فمنه انطلقت التظاهرات عام 2011، وكان شاهداً على همجية النظام الذي قصفه أكثر من مرة، ما يزيد المخاوف من إقدامه على تنفيذ وعيده الراهن

المسجد العمري مهدد النظام السوري يبتزّ درعا برمزها

عماد كركص

مرة جديدة تقف درعا، التي يُنظر إليها على أنها مهد الثورة السورية، في وجه نظام بشار الأسد. فمع رفض أهالي حيّ درعا البلد تسليم السلاح الفردي لقوات النظام الساعية إلى تجريد جنوب سورية من كل أنواع القوة، تمهيداً لفرض هيمنة كاملة تعيد الأوضاع إلى ما كانت عليه قبل الثورة، اتجه النظام إلى محاولة الضغط على الأهالي بتهديدهم بهدم المسجد العمري، ذي الرمزية الكبيرة في المحافظة.

ويرتبط هذا المسجد بالثورة في سورية عامة ودرعا خاصة، فمنه انطلقت التظاهرات عام 2011، وكان من أوائل ضحايا همجية النظام بعدما اقتحمت قوات الأخير بداية الحراك باحات المسجد وقتلت الكثير من المعتصمين فيه، ما شكّل خط اللاعودة بالنسبة إلى الثوار، ليس في المحافظة فقط، بل في البلاد كلها التي تأثرت بهذا الحدث. ولجأ النظام أيضاً إلى قصف مئذنة المسجد في عام 2013، ما أدى إلى سقوطها ودمارها. وبعد سقوط الجنوب بيد النظام وحلفائه، استمرت التظاهرات المطالبة برحيل النظام من الجامع العمري، وما زالت ساحته تشهد تظاهرات حتى الآن. وتبقى المحافظة، على الرغم من اتفاقيات التسوية المعقودة برعاية روسية، ساحة أساسية للحراك المعارض، وهي شهدت في مايو/ أيار الماضي، احتجاجات ضد الانتخابات الرئاسية التي أجراها النظام للتجديد لبشار الأسد لولاية رئاسية جديدة، تخللها رفع أعلام الثورة، وإطلاق شعارات تصف الأسد بالقاتل. هذا الواقع يطرح سؤالاً عمّا إذا كان النظام سيُقدم فعلاً على تنفيذ تهديده بهدم المسجد العمري في حال رفض الأهالي الخضوع لشروطه، لتدل كل السوابق من اقتحام المسجد وقتل معتصمين فيه وقصف مئذنته، على أن هذا الخيار غير مستبعد، من قبل نظام كان قد ارتكب انتهاكات ضد عدة دور عبادة في البلاد.

وتداولت مواقع إعلامية سورية محلية محسوبة على المعارضة، أخباراً عن قيام رئيس فرع الأمني العسكري (أحد أهم الأجهزة ضمن المنظومة الأمنية للنظام) في درعا، العميد لؤي العلي، بتهديد الأهالي بهدم المسجد العمري، إذا لم يستجب العناصر السابقون في فصائل المعارضة لمطالب النظام بتسليم السلاح الفردي، على الرغم من شمولهم بالتسوية التي أنجزها الروس في المحافظة صيف عام 2018، والتي تقضي ببقاء السلاح الفردي مع عناصر الفصائل.

وقال موقع «تجمّع أحرار حوران»، الذي ينشط في متابعة أخبار محافظة درعا، إن تهديد العلي جاء خلال لقائه وجهاء من المحافظة يوم السبت الماضي، متوعداً كذلك بمزيد من التصعيد في المحافظة، ومركزها تحديداً، التي تتعرض لحصار قوات النظام منذ 24 يونيو/ حزيران الماضي، إثر مطالبة النظام ثوار المحافظة والعناصر السابقين في فصائل المعارضة بتسليم سلاحهم الفردي. وأكد مصدر كان على اطلاع على لقاء الوفد بالعلي، لـ«العربي الجديد»، صحة التهديدات، مشيراً إلى أن الوفد لا يُعَدّ من الموالين للثورة أو له دور في المعارضة، وهو أقرب لتوجّه النظام، مضيفاً أن العلي هدد كذلك باقتحام أحياء درعا البلد، إذا لم يُستجَب للمطالب السابقة، بتسليم أسلحة، وتفتيش منازل، وتثبيت نقاط عسكرية في محيط درعا البلد، خلال الأيام القليلة المقبلة. ولفت المصدر إلى أن الوفد الذي التقى رئيس فرع الأمن العسكري، مكوّن من: عواد هلال أبازيد، قاسم محمد المسالمة، محمد سليم القطيفان، جمال محمد المسالمة، شامل مجد المحاميد، جمال عقيل المسالمة، عاطف شحادة المطلوبين فيها، أو تهجيرهم إلى الشمال السوري، إضافة إلى إنشاء أربع نقاط عسكرية دائمة. ونقل الموقع عن مصدر مقرب من اللجنة المركزية في درعا البلد أن جميع العشائر في المنطقة رفضت عبر اجتماع ممثليها هذه المطالب، وجاء القرار بالإجماع على أن حجارة المسجد العمري الذي هدد العلي بتدميره، لها أهمية أكبر من النظام وميليشياته جميعاً. وأضاف المصدر أن هذه المطالب دفعت إلى رض الأكراد، محمد مزيد المسالمة، وهم من نقلوا تهديدات العلي إلى أهالي درعا واللجنة المركزية فيها، المشكّلة من شخصيات معارضة، وتأخذ على عاتقها التفاوض مع النظام والروس بعد اتفاق التسوية في عام 2018، بهدف الوقوف على تطبيقه.

وعاد موقع «تجمع أحرار حوران» ليؤكد أمس أن اللجنة المركزية وممثلي عشائر درعا البلد، رفضوا المطالب الأخيرة التي أرسلها العلي، والقاضية بتسليم إعلامية من «الإدارة الذاتية» للحصول على اعتراف سياسي بها من المجتمع الدولي. كما تتزامن مع ذكرى سيطرة الوحدات الكردية على مناطق في الشمال الشرقي من سورية في منتصف 2012 بالتواطؤ مع النظام السوري الذي سمح لها بالتمدد داخل المناطق الكردية.

يرتبط «المجلس الوطني الكردي» بعلاقات مميزة مع أربيل

واعتبر سكرتير حزب «اليسار الديمقراطي»، والقيادي في «المجلس الوطني الكردي»، شلال كدو، في حديث لـ«العربي الجديد»، أن «اختطاف كوادر وقيادات أحزاب المجلس الوطني الكردي ليس جديداً في مناطق الإدارة الذاتية»، مضيفاً أن «الإدارة اعتقلت المئات من أعضاء المجلس عبر سنوات سيطرتها على المنطقة، وحرقت مكاتب الأحزاب، ومنعت النشاطات، وقيدت حرية العمل السياسي». ورأى أنه «ليس منطقياً ربط اختطاف أعضاء في أحزاب المجلس مع اعتقال اثنين من حزب الاتحاد الديمقراطي في أربيل»، مشيراً إلى أن الربط «يهدف إلى تعقيد المشهد الكردي في سورية». وشدّد كدو على أن عمليات الخطف التي جرت من الإدارة الذاتية «تهدف إلى تسميم الأجواء السياسية ومناخ الحوار الكردي الكردي، والالتفاف على المبادرة الأميركية الرامية إلى إبرام اتفاق بين الإدارة والمجلس». ولفت إلى أن الحملة «تأتي في ظل الحرمان الذي يعاني منه سكان الشمال الشرقي من سورية، والتي كانت لفترة قريبة سلّة غذاء سورية».

ويُرجّح أن تكون لحملة الاعتقالات تداعيات سلبية على مجمل المشهد السياسي الكردي في شرقي نهر الفرات، خصوصاً لجهة الحوار بين المجلس الوطني الكردي في سورية و«الأحزاب الوطنية الكردية»، التي تشكل «الإدارة الذاتية»، وتحاول وزارة الخارجية الأميركية إنعاش هذا الحوار المتوقف منذ أواخر العام الماضي. وبعد جولات حوار عدة، اصطدم المجلس برفض «الاتحاد الديمقراطي» فكّ الارتباط مع «العمال الكردستاني»، المصنف لدى العديد من الدول تنظيماً إرهابياً. كما رفض «الاتحاد» إلغاء التجنيد الإجباري المعمول به في مناطق سيطرة «قسد» ودخول «البشمركة السورية» المتمركزة في شمال العراق إلى الشمال الشرقي من سورية.

حصار للإخضاع

يعيش حي درعا البلد اوضاعا انسانية صعبة، بسبب الحصار الذي يفرضه النظام عليه، إذ تقطع قواته الطرقات بين هذا الحي وحي درعا المحطة، ما ادى الى نقص حاد في المواد الغذائية والادوية وحليب الاطفال، وغيرها من الحاجات الاساسية للاهالي. ويعد الحصار الاسلوب المفضّل لدى النظام وداعميه من اجل اخضاع المناطق الخارجة عن سيطرته، واستخدمه في ريف دمشق لسنوات، وفي احياء دمشقية، وفي حمص وريفها الشمالي، بالاضافة الى حلب.

رفض ممثلو درعا البلد المطالب الأخيرة التي ارسلها النظام

قاطعت درعا الانتخابات الرئاسية الأخيرة وتظاهرت ضد الأسد

قصف النظام المسجد في فترات سابقة (محمد ابازيد/فرانس برس)

السلاح الفردي من أبناء المحافظة. لذلك نرى التهديدات في مناطق عدة، أولها درعا البلد، وبعدها الصنمين، ومن ثم مناطق الجيدور». ويضيف القرفان أن «أهالي المحافظة، بعد أن ثبت لهم أن النظام ومن خلفه الروس لا عهد لهم ولا ميثاق، في ظل تنصّلهم من التسويات السابقة، التي تعهدوا بموجبها بإطلاق سراح جميع المعتقلين وإعادة الجيش إلى ثكناته وإعادة المفصولين من الوظائف والخدمات للمحافظة، كان القرار بالإجماع برفض طلبات الروس والنظام بتسليم السلاح الخفيف تحت أي ظرف». ويوجز القرفان «برفض أهلنا في درعا البلد مطالب النظام والروس بتسليم السلاح الخفيف وتفتيش المنازل رفضاً قاطعاً، ولن يحصل ذلك أبداً، وقد أخذ الثوار والأهالي قرارهم بذلك، وهم مستعدون لدفع الثمن مهما كان، ولو كلفهم ذلك تقديم أرواحهم». كل ذلك يشير إلى مزيد من التصعيد في المحافظة، التي لا يوجد أفق واضح لحل المشكلة فيها، مع إصرار النظام على إعادتها إلى «بيت الطاعة»، مقابل إصرار الأهالي فيها على عدم الاستجابة للمطالب، ما قد يجدد احتمالية اندلاع مواجهة كبيرة بين الطرفين، قد تؤدي إلى فرض معادلات جديدة في الجنوب السوري، والمحافظة تحديداً. وإضافة إلى رمزيته بالنسبة إلى الثورة، التي حاول النظام ضربها مراراً، يُعَدّ المسجد العمري من أهم الآثار الإسلامية الحالية وأقدمها، إذ يعود بناؤه إلى العهدة العمرية، بعد أن أمر ببنائه الخليفة الراشدي عمر بن الخطاب عندما زار المدينة في السنة الرابعة عشرة للهجرة، وأشرف على بنائه العديد من الصحابة الذين كانوا في بلاد الشام خلال فترة دخول المسلمين إليها، منهم أبو عبيدة بن الجراح، ومعاذ بن جبل، وغيرهما. وذلك يعطي للمسجد رمزيته كمعلم إسلامي، وواحد من أوائل المساجد التي بنيت في الشام وتاريخ الإسلام.

جنّ جنون الأجهزة الأمنية بعد فشلها في فرض سيطرتها على أبناء المحافظة، وإرغامهم على القبول والرضوخ لسياسة البسطار العسكري، وبعد تصدي الأحرار في درعا وإفشال مشاريع الهيمنة على المحافظة وإغراقها بالمخدرات، وصلت اللجنة الأمنية في المحافظة إلى قناعة مفادها استحالة إعادة المحافظة إلى ما كانت عليه قبل عام 2011، ونشر سياسة الرعب لدى أبناء المحافظة، إلا بحالة واحدة، هي نزع الكرامة في سورية، إذ انطلقت منه التظاهرات في عام 2011، وبعد سقوط الجنوب استمرت التظاهرات المطالبة برحيل النظام من الجامع العمري، وما زالت ساحته تشهد تظاهرات حتى الآن». ويشير القرفان، في حديث مع «العربي الجديد»، إلى أنه «بعد مقاطعة محافظة درعا لانتخابات الرئاسة الهزلية وتقديمها صورة حقيقية عن رصيد هذا النظام الذي يرفضه الحجر والبشر، باعتباره غير شرعي وسالباً للسلطة بالقوة، الصفوف وتوحيد الرد الشعبي في أحياء درعا البلد المحاصرة، ولم تنل من عزيمتهم كما يخطط النظام وأجهزته الأمنية، الذي يسعى إلى فصل القاعدة الشعبية عن اللجان المركزية ومجلس العشيرة.

ويشير القاضي سليمان القرفان، عضو اللجنة الدستورية السورية، وأحد وجوه المعارضة السورية في محافظة درعا، إلى أن «التهديدات النظام تركزت على الجامع العمري، نظراً لما له من رمزية ترتبط بثورة

اعتقالات شرقي الفرات: وأد للحوار الكردي

الحدث

اعتقلت «الأسايش» الكردية قياديين في الحزب «الديمقراطي الكردستاني» بريف الحسكة، في رسالة من «الاتحاد الديمقراطي» لأربيل، مع تعثّر الحوار الكردي شرقي الفرات

أمين العاصي

شنّت قوى الأمن الداخلي التابعة لـ«الإدارة الذاتية» الكردية، في شمال شرقي سورية، أول من أمس السبت، حملة اعتقالات طاولت أعضاء بارزين في «الحزب الديمقراطي الكردستاني»، أبرز مكونات «المجلس الوطني الكردي»، في خطوة قد تنسف الحوار ما بين المجلس وأحزاب «الإدارة الذاتية»، والذي تحاول الولايات المتحدة إنعاشه. وذكرت مصادر في «المجلس الوطني الكردي» أن قوى الأمن الداخلي التابعة لـ«الإدارة الذاتية»، والمعروفة بـ«الأسايش»، شنت حملة اعتقالات طاولت قياديين من الحزب «الديمقراطي الكردستاني» في سورية، هم: عضو المجلس الفرعي لـ«المجلس الوطني الكردي» في القامشلي، عزالدين الملا، وعضو المجلس المناطقي لـ«الديمقراطي الكردستاني- سوريا» في منطقة الجودية في محافظة الحسكة، محمد صالح، وعضو الهيئة الاستشارية للحزب «الديمقراطي الكردستاني»، محمد أبو، وجميعهم اعتقلوا من قبل عناصر ملثمة. كما اعتقلت «الأسايش» الصحافي برزان لياني، مراسل قناة «أرك تي في» وعضو اتحاد كتّاب كردستان ورابطة الصحافيين السوريين، من منزله في بلدة معبدة في ريف الحسكة، بـ«طريقة وحشية»، على حدّ تعبير عائلته.

ووصف المكتب السياسي لـ«الديمقراطي الكردستاني - سوريا»، في بيان أصدره أمس الأحد، حملة الاعتقالات بـ«الممارسات الترهيبية وسياسة كمّ الأفواه»، مؤكداً أنها «لا تتم إلا عن الفشل الذريع الذي وصلت إليه هذه الإدارة». واتهم البيان «الإدارة الذاتية» بـ«البحث عن أي حجة لقمع الرأي المخالف وفرض سلطة الأمر الواقع بقوة السلاح، وسط معاناة الناس من جميع النواحي الخدمية والمعيشية». وعبّر الحزب عن إدانته لهذه الاعتقالات «التي تتعارض مع أبسط قواعد حقوق الإنسان والحريات ولا تخدم مستقبل شعبنا وقضيته، كما تحد من الجهود لإنجاح المفاوضات الكردية».

وذكرت مصادر مطلعة في شمال شرقي سورية، لـ«العربي الجديد»، أن «الاعتقالات التي نفذتها الإدارة الذاتية جاءت للضغط على إقليم كردستان العراق، لإطلاق سراح قياديين اثنين من حزب الاتحاد الديمقراطي، أبرز أحزاب هذه الإدارة». وكان الدار خليل، وهو قيادي بارز في «الاتحاد الديمقراطي»، طالب منذ أيام، بإطلاق سراح ممثل «الإدارة الذاتية» في الإقليم وأحد أعضاء العلاقات في «الاتحاد الديمقراطي»، والمعتقلين في أربيل منذ 10 يونيو/حزيران الماضي.

ويرتبط «المجلس الوطني الكردي» بعلاقات توصف بـ«المميزة» مع قيادة إقليم كردستان التي كانت قد رعت عام 2014 حواراً بين المجلس و«الاتحاد الديمقراطي» تمخض عنه اتفاق سياسي لم يُنفّذ منذ ذلك الحين. ونصّ الاتفاق على تشكيل مرجعية سياسية كردية، على أن تكون نسبة تمثيل «حركة المجتمع الديمقراطي» (لاحقاً أحزاب الوحدة الوطنية الكردية، وعلى رأسها الاتحاد الديمقراطي) فيها، 40 في المائة، و«المجلس الوطني الكردي» 40 في المائة، و20 في المائة للأحزاب والقوى غير المنخرطة في الجسمين السياسيين.

وهذه ليست المرة الأولى التي يضيّق فيها «الاتحاد الديمقراطي» الذي يهيمن على «قوات سورية الديمقراطية» (قسد)، من خلال جناحه العسكري (وحدات حماية الشعب)، على أحزاب «المجلس الوطني الكردي» في شمال شرقي سورية، حيث لم تنقطع حملات الاعتقال بحق أعضاء المجلس منذ سنوات. كما تعرضت مقرات أحزاب «المجلس الوطني» أواخر العام الماضي لاعتداءات من قبل مجهولين، من المرجح أنهم تابعون لـ«الاتحاد الديمقراطي» الذي يُنظر إليه باعتباره نسخة سورية من «العمال الكردستاني». ويلاحظ أن حملة الاعتقالات الأخيرة تتزامن مع محاولات سيكون الوجود العسكري الاميركي ابرز البنود على اجندة رئيس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي خلال زيارته الى واشنطن الاسبوع المقبل

بهيمت «الاتحاد الديمقراطي» على قوات «قسد» (دليا سليمان/فرانس برس)

خاص

شروط تكبّل حوار الكاظمي في واشنطن

بغداد ـ **اكثم سيف الدين**

يواجه رئيس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي، الذي من المفترض أن يلتقي الرئيس الأميركي جو بايدن في واشنطن الأسبوع المقبل، ضغوطاً من قبل القوى الحليفة لإيران، والتي تريد أن تفضي جولة الحوار الرابعة، المرتقب إجراؤها بين البلدين خلال زيارة الوفد العراقي إلى واشنطن، إلى انسحاب كامل القوات الأميركية من العراق، الأمر الذي قد يعقّد مجريات الحوار المرتقب بين البلدين. وأعلن البيت الأبيض، يوم الجمعة الماضي، أن الرئيس الأميركي جو بايدن سيستضيف الكاظمي في الـ26 من الشهر الحالي، لتسليط الضوء على الشراكة الاستراتيجية بين البلدين، وتعزيز التعاون الثنائي بموجب اتفاق عام 2008 الذي ينظم انسحاب القوات الأميركية من العراق، كما سيناقش الطرفان القضايا ذات الاهتمام المشترك، مثل الطاقة والصحة.

وقال مسؤول عراقي بارز في بغداد، تحدث لـ«العربي الجديد» طالباً عدم ذكر اسمه، إن الزيارة ستناقش 5 ملفات رئيسة، أبرزها الوجود العسكري الأميركي ودعم القوات العراقية بما فيها استمرار عمليات الحرب ضد الإرهاب، وكذلك ملفات الطاقة والصحة ومكافحة الفساد وإصلاح الاقتصادي في العراق. وأكد أن ملف الوجود الأميركي سيطغى على لقاء الكاظمي بايدن المقرر في اليوم الثاني من الزيارة التي ستستمر ثلاثة أيام، كاشفاً أن «الكاظمي سيبحث سحب القوات المقاتلة (الأميركية) من العراق، ولن يجري التطرق إلى كامل القوات الأميركية، لكن قوى سياسية وفصائل مسلحة ترفض ذلك وتعتبره مناورة ومحاولة التفاف، كونه لا يمكن تمييز العسكري المقاتل من الآخر المكلف بالتدريب والدعم». ولفت إلى اتصالات بين الكاظمي وقيادات سياسية شيعية في هذا السياق بدأت فعلاً لتجنّب أي رد فعل تصعيدي بعد عودته إلى بغداد. ويتألف الوفد الذي يرافق الكاظمي من 25 عضواً، وهو الأكبر من نوعه، ويرأسه وزير الخارجية فؤاد حسين، ومستشار الأمن الوطني قاسم الأعرجي، ونائب قائد العمليات المشتركة الفريق عبد الأمير الشمري، وقائد سلاح الجو شهاب جاهد علي، وقائد الدفاع الجوي الفريق معن زيد، ومدير الاستخبارات العامة الفريق فائز فاضل المعموري، إضافة إلى مسؤولين آخرين في وزارات الصحة والخارجية والدفاع والتجارة والكهرباء وهيئة الاستثمار، بحسب وثيقة رسمية عراقية صدرت بأسماء الوفد العراقي ونشرتها وسائل إعلام محلية عراقية.

وأبدت القوى الرافضة للوجود الأميركي في العراق تفاؤلاً بنتائج الحوار، بسبب كثرة الضغوط التي تمارس على حكومة الكاظمي لإخراج القوات الأميركية. في السياق، قال النائب عن تحالف «الفتح»، الجناح السياسي لـ«الحشد الشعبي»، عامر الفايز، لـ«العربي الجديد»، إن «الجولة الجديدة للحوار قد تكون أكثر جدية من التي سبقتها، لأن الضغوط على حكومة الكاظمي كثرت من كل الجوانب في ما يتعلق بسحب القوات الأميركية من العراق»، متوقعاً أن «تدفع تلك الضغوط إلى أن تكون الجولة المرتقبة أكثر جدية من الجولات السابقة باتخاذ القرارات». وأكد الفايز أن «من أهم الملفات التي سيبحثها الكاظمي مع بايدن ملف انسحاب القوات الأميركية، فضلاً عن الوضع الأمني وملف الانتخابات، إضافة إلى ملف الطاقة في العراق»، مضيفاً: «طالبنا كلجنة عاقات خارجية برلمانية بتمثيل لنا في الحوار، لكن ذلك لم يحصل، وهذا ما يؤخذ على الحكومة، وسنطرح ذلك في أول استجواب برلماني للحكومة». وتوقع أنه «في حال لم تكن هناك نتائج مجدية للحوار، فإن الهجمات ستتصاعد من قبل الفصائل المسلحة على المصالح الأميركية في البلاد، فالفصائل هددت بأن يكون هناك تصعيد كبير»، مؤكداً أن «الحكومة ملزمة، سواء شاءت أم أبت، بالسعي لإخراج القوات الأميركية وفقاً لقرار البرلمان العراقي، حتى وإن كانت بعض القوى الداخلية العراقية لا ترغب بذلك».

توقع نائب تصاعد الهجمات بحال عدم التوصل لنتائج بالزيارة

أما النائب وليد السهلاني، وهو عن تحالف «الفتح» أيضاً، فقد حمّل الكاظمي مسؤولية التوصل إلى تفاهمات مع الجانب الأميركي لإخراج قواته من العراق، وقال لـ«العربي الجديد» إن «الكاظمي سبق أن تعهد بتنفيذ قرار البرلمان بإخراج القوات الأميركية من البلاد، وهذا أمر واجب لا يمكن التنصّل منه». وأكد أن «الحكومة اليوم وصلت إلى نقاط إيجابية ووضعت نقاطاً للتفاهم وللحوار تخص الوجود الأميركي في العراق، وعليها أن تنفذ ذلك، وهي تعلم أن أي وجود للقوات الأميركية في البلاد غير مبرر»، محمّلاً الكاظمي «مسؤولية نتائج الحوار وإخراج القوات الأميركية، وأن يحافظ على سيادة البلد وإعادة هيبة الدولة».

ولم يكن موقف «كتلة صادقون»، الجناح السياسي للميليشيا «العصائب»، مختلفاً، إذ عدّت الحوار «غير مجدٍ» في حال لم يتحقق شرط إخراج القوات. وقال القيادي في الحركة سعد السعدي، في تصريح صحافي، إن «الكاظمي مطالب بتنفيذ قرار البرلمان بإخراج القوات الأميركية من البلاد»، مشدداً على أنه «في حال عدم تحقيق ذلك الهدف، فإن الزيارة ستكون بلا قيمة». وأضاف «ستتم مراقبة مجريات الزيارة ومتابعة ما سيبحثه الكاظمي مع الإدارة الأميركية، لا سيما أن هناك خشية سياسية وشعبية من جعل قضية الحوار باباً لبقاء أطول للقوات الأميركية تحت حجج جديدة».

وأكد مسؤول مقرب من الحكومة أن تلك القوى بضغوطها وشروطها وضعت عقبات كبيرة أمام الحوار المرتقب. وقال المسؤول طالباً عدم ذكر اسمه، لـ«العربي الجديد»، إن «الحكومة يجب أن تتعامل في الحوار وفق معطيات الوضع العراقي، لا وفق الإرادات والرغبات السياسية». وأضاف «على تلك القوى أن تعي أن مواقفها المتشنجة لا تصب في صالح العراق، وأن محاولات فرض الأجندات الخاصة ستعقد ملف إخراج القوات من البلاد».

يوجد نحو 2500 جندي اميركي في العراق حاليا (يونس كيليس/الأناضول)

شرق غرب

غارة تستهدف شاحنة لـ«الحشد» العراقي

استهدفت غارة جوية من طائرة مسيرة، يعتقد أنها أميركية، أمس الأحد، سيارة شحن بالقرب من إحدى نقاط قوات «الحشد الشعبي» العراقي في بلدة السويعية في ريف البوكمال، قرب الحدود السورية العراقية. وذكر مصدر محلي لـ«العربي الجديد» أن قوات «الحشد» فرضت طوقاً أمنياً حول المنطقة، مرجّحاً أن الشاحنة كانت محملة بالذخيرة والسلاح.

(العربي الجديد)

قتلى بتصعيد النظام في إدلب وحلب

واصلت قوات النظام السوري، أمس الأحد، تصعيدها في ريفي إدلب وحلب، ما أدى إلى سقوط عدد من القتلى والجرحى. وقصفت قوات النظام، أمس، بالمدفعية، مدينة دار عزة في ريف حلب الغربي، ما تسبب بمقتل طفل وإصابة 4 مدنيين، فيما وصلت حصيلة المجزرة التي ارتكبتها فجر أمس في بلدة احسم بجبل الزاوية الى 7 قتلى، كما أدى القصف إلى إصابة أكثر من 20 شخصاً.

(العربي الجديد)

العراق مستاء بعد اعتداء على مواطنيه في مطار بيروت

طالب البرلمان العراقي، أمس الأحد، السلطات اللبنانية بفتح تحقيق في ما قال إنه اعتداء على مسافرين عراقيين في مطار بيروت الدولي، داعياً إلى عدم تكرار هذا الحادث. ودعا بيان صدر عن مكتب النائب الأول لرئيس البرلمان العراقي، حسن الكعبي، الخارجية العراقية وسفارة لبنان في بغداد إلى التحقيق في الموضوع، كما دعا «الجهات الرسمية اللبنانية لتقديم اعتذار رسمي»، فيما أكدت الخارجية العراقية تواصل السفارة العراقية في بيروت مع الأجهزة الأمنية اللبنانية، التي وعدتها بتسهيل دخول العراقيين إلى لبنان عبر المطار.

(العربي الجديد)

كينيا: قتلى وجرحى في انفجار صهريج

قتل 13 شخصاً، وأصيب عدد آخر، ليل السبت - الأحد، بانقلاب شاحنة صهريج وانفجارها على طريق عام غربي كينيا. وقال مسؤول الشرطة في منطقة سيايا، شارل شاشا، إن الضحايا سقطوا بعدما هرعوا لسحب الوقود من الصهريج المنقلب قرب مالانغا غرب نيروبي، على طريق تشهد حركة سير كثيفة تربط بين كيسومو وحدود اوغندا، مضيفاً أن العديد من الأشخاص نقلوا أيضاً إلى المستشفى لإصابتهم بحروق بالغة، بعضهم أطفال.

(فرانس برس)

خطف 3 صينيين وموريتانيين في مالي

أعلنت القوات المسلحة في مالي أن 3 صينيين وموريتانيين اثنين يعملون في شركات بناء قد خُطفوا بالقرب من الحدود مع موريتانيا. وقال الجيش المالي في بيان إنّ الهجوم الذي استهدف موقعاً على بُعد نحو 55 كيلومتراً من مدينة كوالا، جنوب غربي البلاد، قد دمر أيضاً معدات بناء، فيما أكد مسؤول عسكري أن «إطلاق سراح الرهائن أولويتنا». وذكرت وكالة «الأخبار» الموريتانية أنّ المهاجمين أشعلوا النار بصهريج ووقود قبل فرارهم.

(فرانس برس)

تقرير

انقشع الغبار عن احداث العنف التي شهدتها جنوب افريقيا خلال الأيام العشرة الماضية، ليكشف عن حجم الدمار الذي خلفته اعمال السرقة والنهب، ولكن أيضاً عن حجم الفقر الذي وصل إليه المواطنون منذ عقود، والذي جعلهم سارقين وضحايا في الوقت ذاته

نشرت السلطات 25 الفا من رجال الأمن لمواجهة العنف (Getty)

عنف جنوب أفريقيا

أزمة غذائية في الأفق وكلفة عالية لإصلاح الدمار

لجنة زوندو
أنشئت لجنة التحقيق بقضايا الفساد في جنوب افريقيا (لجنة زوندو) عام 2018، وهي توصف بلجنة الحقيقة والمصالحة. هدفها الاول التحقيق في قضايا السلب والنهب الذي انتهجه نظام الرئيس السابق جاكوب زوما، وخصوصا التعامل مع «الأشقاء غوبتا»، المتهمين بإدارة حكومته من خلف الكواليس.

خفّت وتيرة العنف والفوضى التي شهدتها جنوب أفريقيا، على مدى الأيام العشرة الماضية، حين تحولت الاحتجاجات الشعبية رفضاً لسجن الرئيس السابق جاكوب زوما، بعد إدانته بازدراء القضاء، إلى أعمال نهب وسرقة طاولت مقاطعتين على الأقل، هما كوازولو ناتال وغوتينغ، وراح ضحيتها أكثر من مائتي قتيل. لكن انحسار أعمال السرقة والنهب، والتي طاولت الممتلكات الخاصة وأعمالاً كثيرة، أبرزها مراكز التسوق، سلّطت الضوء على مدى حدة الفوارق الاجتماعية والفقر وانعدام العدالة الاجتماعية والتوزيع العادل للثروات في هذا البلد، في حقبة ما بعد إنهاء الفصل العنصري. وأكدت السلطات في جنوب أفريقيا، أول من أمس الجمعة، انحسار الاضطرابات، فيما تحتاج معالجة تداعياتها والتعويض للمتضررين، إلى مليارات من العملة المحلية (راند). وبعد قرابة 3 عقود من نهاية حكم الأقلية البيضاء في جنوب أفريقيا، تفجر الغضب لدى فقراء هذا البلد، من احتكار أقلية نافذة للثروة، وغياب استراتيجية اقتصادية طوال عقود تمنع انزلاق غالبية سكان هذا البلد إلى ما دون خط الفقر، والذي جعل أيضاً من جنوب أفريقيا واحدة من أخطر دول العالم. على الرغم من ذلك، تتمسك السلطات بنظرية المؤامرة، ملقية عليها وعلى المؤيدين لزوما كل اللوم في الأحداث الأخيرة، التي تعد الأخطر منذ انتهاء حقبة الفصل العنصري. وأكد الرئيس سيريل رامافوسا، أول من أمس السبت، أن الاضطرابات تنحسر، وأن الهدوء عاد إلى أغلب المناطق التي شهدت أعمال العنف والنهب، لكن تكلفة الدمار تقدر بمليارات من العملة المحلية (كل مليار راند يساوي حوالي 69 مليون دولار).

وفي خطاب وجهه للأمة، قال رامافوسا إن الشرطة اعتقلت ما يزيد عن 2500 ممن تشتبه في ضلوعهم بالتحريض على العنف، وإن الأولوية ستعطى لتلك القضايا للنظر فيها. وبحسب وجهة نظره ونظر السلطات، فإن «انتشار قواتنا الأمنية والعمل مع المجتمعات والشركاء في أنحاء البلاد سينجح في إعادة النظام ومنع المزيد من أعمال العنف». وأشار إلى أنه يرى «أن من استغلوا سياق المظالم السياسية ومن يقفون وراء تلك الأحداث، سعوا لاستفزاز نشوب تمرد شعبي». وحول ذلك، قال: «حاولوا استغلال الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي يعيش فيها الكثير من أبناء جنوب أفريقيا»، حيث يعيش نصف السكان تقريباً تحت خط الفقر، وحيث وصلت نسبة البطالة إلى 32 في المائة في الربع الأول من 2021 لأسباب منها تبعات جائحة كورونا. ونفى رامافوسا وجود نقص في الغذاء والإمدادات نتيجة أعمال النهب، كما حث الناس على عدم اللجوء للشراء وتخزين الغذاء بدافع الفزع. وعلى الرغم من نشر السلطات لحوالي 25 ألفاً من القوات المسلحة لحماية كل المنشآت الرئيسية والمواقع التجارية المهمة لعمل الاقتصاد، استبعد الرئيس مجدداً إمكانية اللجوء إلى فرض حالة الطوارئ. وأوضح أن عدد القتلى وصل إلى 180 في كوازولو ناتال، مسقط رأس زوما، فيما زاد العدد إلى 32 في غوتينغ التي تقع فيها مدينة جوهانسبرغ، ليصل إجمالي عدد القتلى منذ بداية الأحداث في 9 يوليو/تموز الحالي، إلى 212 حتى الآن. وقتل هؤلاء إما بنيران الأمن أو على يد أفراد العصابات، أو خلال التدافع الذي رافق عمليات اقتحام المراكز التجارية لسرقتها، والتي حصلت في أي مركز بالآلاف، أو حتى خلال محاولات تفجير البنات سحب العملات النقدية التابعة للمصارف.

لكن الأضرار جراء الأحداث الأخيرة، لا تقتصر على ذلك. وتواجه كوازولو ناتال، اليوم، شحاً في الغذاء والوقود، وهو وضع يحذر مراقبون من إمكانية تحوله إلى أزمة إنسانية. وارتفع سعر رغيف الخبز مرتين، في المقاطعة، منذ أسبوع، بحسب تقرير لـ«واشنطن بوست»، سلّط الضوء على المعاناة التي يعيشها السكان بعد كل ما حصل. ورأى كثيرون منهم، أن الأحداث كانت منتظرة، واصفين اللحظة بـ«التاريخية». وقالت زانديلي دلأميني (18 عاماً)، إنه «انهيار المجتمع الذي تنبأ به كثيرون لوقت طويل، حيث تضخم انعدام المساواة الذي غذّاه الفساد والإهمال». ورأت الصحيفة أن المتورطين في أعمال النهب والضحايا على حد سواء، هم أنفسهم «الفقراء الذين لم يستفيدوا سوى قليلاً من انتهاء حكم الأقلية البيضاء منذ 27 عاماً، وكثير منهم من إثنية الزولو، التي يتحدر منها جاكوب زوما».

لكن ربط الاضطرابات بسجن زوما، يبقى سطحياً. وبحسب الرئيس التنفيذي لمؤسسة نيلسون مانديلا، سيلو هاتانغ، كما تحدث لـ«واشنطن بوست»، فإن جنوب أفريقيا «بلد يعاني من الكثير حتى الآن، وكل ما كان يحتاجه هو الشرارة». وأضاف أن زوما «تحول إلى شرارة من أسوأ الأنواع، لأن الضغط أصبح ثقيلاً، وكثيرون فقدوا وظائفهم (بسبب الجائحة)». وأوضح أن البلاد عاشت منذ 1994، سلسلة إخفاقات، في إصلاح أضرار الفصل العنصري وتأمين التعويضات، وإعادة توزيع الثروات، ومحاكمة الفاسدين».

وإذا كان معدل البطالة في هذا البلد، قد بلغ أخيراً 32 في المائة، بحسب الإحصاءات الحكومية، فإنه وصل إلى 74 في المائة لدى الشباب. واليوم، أدت أعمال الشغب إلى إغلاق العديد من الأشغال التي كانت توظف وتطعم آلاف الأشخاص. وعلى سبيل المثال، في مدينة الكسندرا وحدها، وهي إحدى أقدم البلدات في ضواحي جوهانسبرغ، لم يبقَ سوى متجر واحد من التكسير والنهب، فيما روت شاهدة لـ«واشنطن بوست» أن حتى مدارس الحضانة قد نهبت. وعلى وقع ذلك، تستأنف اليوم الإثنين، محاكمة زوما، المتورط في العديد من الفضائح والاتهامات بالفساد، في قضية رشاوى تعود إلى أكثر من 20 عاماً، بعد دخوله السجن في 7 يوليو الحالي، بتهمة ازدراء القضاء، وهي تهمة أدين بها في نهاية يونيو/حزيران الماضي، لرفضه مراراً الإدلاء بشهادته أمام لجنة تحقق في فساد الدولة في عهده (2009-2018). ويحاكم زوما اليوم، افتراضياً لمواجهة 16 تهمة بالاحتيال والفساد والابتزاز تتعلق بشراء معدات عسكرية من 5 شركات أسلحة أوروبية في 1999، عندما كان نائباً للرئيس. ولا يزال زوما يحظى بنفوذ كبير، ليس فقط في مسقط رأسه، ولكن أيضاً داخل حزب المؤتمر الوطني الأفريقي الحاكم. ورأى المحلل رالف مانيكغا، في حديث لوكالة «فرانس برس»، أن القضاة لن يخضعوا «للضغوط سياسية»، وأن «على الآلة القضائية مواجهة العاصفة».

(العربي الجديد، فرانس برس، رويترز)

تقرير

الصومال: شباب يتحدّون القبائل لدخول البرلمان

يقترب الصومال من موعد انتخابات غرفتَي البرلمان، وتنتعش آمال الشباب في الحصول على فرصتهم للترشح والفوز، متحدين القبائل

مقديشو ـ **الشافعي ابتدون**

مع بدء اللجنة الوطنية للانتخابات المستقلة في الصومال، تسلّم أوراق المرشحين لعضوية مجلس الشيوخ الصومالي (54 مقعداً)، في 16 يوليو/تموز الحالي (الأربعاء الماضي)، باتت فنادق العاصمة مقديشو تعج بالحملات الانتخابية، إلى جانب انتشار منصات دعاية جديدة في مواقع التواصل الاجتماعي تابعة لمرشحين للانتخابات النيابية والرئاسية المقررة في البلاد، ما ينعش الآمال أخيراً بإجراء الانتخابات في الصومال، بعد طول انتظار استمر عامين، ومعها الآمال بحصول الشباب والنساء على فرصتهم في الحياة السياسية.

وفي خضم الحملات الانتخابية التي تملأ لافتاتها شوارع مقديشو، تبرز حملات لعدد من المرشحين الشباب، الذين يطمحون للوصول إلى البرلمان بغرفتيه (مجلسا الشعب والشيوخ). ويأمل الكثير من هؤلاء الشباب، إحداث تغيير جذري في المشهد السياسي في الصومال، الذي تحول إلى حلبة صراع لسياسيين الكبار ورجال القبائل فقط، ما حدّ من مشاركة شريحة الشباب والنساء في الحياة السياسية منذ ثلاثة عقود. ومن المرتقب أن تجري الانتخابات النيابية (مجلس الشيوخ) في خمس دوائر انتخابية، في 25 يوليو الحالي، وبعدها يمكن أن تتضح الأمور حول المشهد الانتخابي ومدى فرص الشباب في الدخول إلى البرلمان المقبل بغرفتيه. فإذا حصلت هذه الشريحة على نسبة معقولة من مقاعد «الشيوخ»، يمكن أن يعوّل كثيرون على إمكانية فوزها بمقاعد في مجلس الشعب الصومالي (275 عضواً)، الذي ستجري انتخاباته في أغسطس/آب المقبل.

وفي السياق، أعلن الشاب عيسى محمود جوري، يوم الخميس الماضي، خلال مناسبة أقيمت في فندق الجزيرة جنوبي مقديشو، عن ترشحه لمقعد في مجلس الشعب الصومالي، متحدياً العقبات التي تواجهه، ومتسلحاً بقدراته وإنجازاته السابقة أثناء فترة عمله في بلدية مقديشو في الفترة ما بين عامي 2015 و2016، حيث شغل منصب مدير ناحية دينيلي (غربي مقديشو) وحي هدن (جنوبي العاصمة).

ويقول عيسى جوري، في حديث لـ«العربي الجديد»، إن غياب دور الشباب في الحياة السياسية بشكل عام منذ عقود، وهيمنة رجال القبائل والسياسيين الكبار على مجريات الأحداث السياسية لسنوات مديدة، هي التي دفعته للترشح لعضوية البرلمان الصومالي، من أجل إحداث تغيير جذري في الحياة السياسية في بلده.

وحول العقبات والتحديات التي يمكن أن تعترض سبيل انضمامه إلى البرلمان، يقول جوري إن أهم عقبة تواجه أي شاب طامح لذلك، تكمن في رجال القبائل، لكنه يشير إلى أنه مدفوع من رجال العشيرة التي ينتمي إليها، لتمثيلهم في الحياة السياسية، مضيفاً أن المال ليس عامل حسم في الانتخابات النيابية، بل إن الأمر مرهون بمدى قدرة المرشح لعضوية البرلمان على التأثير في رجال العشائر والناخبين وكسب ودهم. من جهتها، تقول منى أحلا، الشابة الصومالية المرشحة أيضاً لعضوية البرلمان، وخريجة كلية الإعلام في جامعة مقديشو كلية الإعلام، لـ«العربي الجديد»، إن دوافع ترشحها لعضوية البرلمان هي بسبب قربها من المجتمع المدني. وتعمل أحلا مع 40 نقابة محلية، من بينها نقابات شبابية وأخرى من المدينة. وحول العقبات التي تواجهها، تقول أحلا إن «غياب عنصر المال عند الشباب هو العقبة الرئيسية، إلى جانب الظروف الأمنية التي يعيشها الصومال، فبعد إعلانك عن الترشح يمكن أن تصبح هدفاً، بالإضافة إلى تحدي رجال القبائل الذين لا يعطون أهمية لمشاركة المرأة في الحياة السياسية». وتؤكد أحلا أنها ستمضي قدماً نحو تقديم صوت جديد يمثل عشيرتها، ونقل أصوات الشباب التي لم تلق آذاناً صاغية منذ سنوات.

يشكل غياب المال والظرف الأمني عقبتين أساسيتين أمام الشباب

تسري العصبيات للترشح على الشباب والشابات (فرانس برس)

وتوضح فرحية علي، المرشحة لعضوية «الشيوخ»، أن العاصمة مقديشو تشهد حالياً اجتماعات مكثفة بين القيادات النسوية في البلاد، لضمان حصول النساء على نسبتهن المخصصة لهن من المقاعد، كما أن نسبة الوعي لدى الصوماليات ارتفعت حالياً لجهة المشاركة في الحياة السياسية. وتشير علي، في تصريح لـ«العربي الجديد»، إلى وجود عقبات كثيرة تواجهها المرأة الصومالية بشكل عام للمشاركة في الحياة السياسية، لا سيما الانضمام إلى البرلمان المحلي، وهي عقبات تشترك في بعضها مع الشباب، لكن بعضها الآخر خاص بها، مثل نظرة رجال القبائل الدونية تجاه تمثيل المرأة في الحياة السياسية. وتعلق علي آمالاً عريضة على حصول الكثير من السيدات على مقاعد في البرلمان، وبنسبة 30 في المائة حسب قولها (تبلغ نسبة عضوية النساء في البرلمان الحالي بمجلسيه 24 في المائة).

الحدث

تبادلت إيران وأميركا الاتهامات، ولا سيما بشأن ملف تبادل السجناء، الذي قالت طهران إن واشنطن تربطه بالمفاوضات النووية المتعثرة، بينما نفت الأخيرة التوصل إلى اتفاق أساساً

تراشق بين طهران وواشنطن

اتهامات حول مفاوضات فيينا وتبادل السجناء

طهران ـ **صابر غل عنبري**

كشفت الساعات الماضية عن مدى تشنّج الأجواء بين الولايات المتحدة الأميركية وإيران، إذ طغى على المشهد التراشق الإعلامي والاتهامات المتبادلة بين الطرفين. وجاء ذلك على خلفية تغريدة لكبير المفاوضين الإيرانيين، عباس عراقجي، مساء اول من أمس السبت، بشأن تأجيل المفاوضات النووية غير المباشرة في فيينا، الهادفة إلى إحياء الاتفاق النووي، إلى ما بعد تشكيل الحكومة الإيرانية الجديدة برئاسة إبراهيم رئيسي، الذي يتسلم منصبه مطلع أغسطس/آب المقبل، وتوجيهه اتهامات إلى أميركا وبريطانيا بشأن ملف تبادل السجناء، محمّلاً إياهما مسؤولية عدم إنجاز صفقة في هذا الشأن، فضلاً عن اتهامه واشنطن بربط الملف بمفاوضات فيينا النووية، وهو ما ردت عليه واشنطن بسرعة، عبر كيل الاتهامات لطهران، متهمة الأخيرة ببذل محاولة «شائنة» للتملص من اللوم بخصوص المازق الذي وصلت إليه المحادثات النووية، ونفت أيضاً التوصل أساساً إلى أي اتفاق على تبادل سجناء.

وجُوبهت تصريحات عراقجي بردة فعل عنيفة من الولايات المتحدة، إذ نفى المتحدث باسم الخارجية الأميركية، نيد برايس، في بيان مساء السبت، مماطلة واشنطن في إنجاز صفقة تبادل السجناء واستخدام الملف كـ«رهينة» لاستئناف المباحثات النووية بسرعة. وأضاف المتحدث باسم الخارجية الأميركية أن بلاده مستعدة لاستكمال المفاوضات حول تبادل السجناء حتى خلال فترة الانتظار لاستئناف المفاوضات النووية، معتبراً تصريحات عراقجي بأنها «محاولة شائنة لحرف اللوم بشأن المازق الحالي حول العودة المشتركة المحتملة للاتفاق النووي». وأكد برايس أنه «عندما تتخذ إيران قرارات لازمة، نحن مستعدون للعودة إلى فيينا لاستكمال العمل بشأن عودة مشتركة لخطة العمل الشاملة المشتركة (الاتفاق النووي)».

وفيما أكد كبير المفاوضين الإيرانيين عباس عراقجي، وجود إمكانية للإفراج عن 10 سجناء من كل الأطراف، قال المتحدث الأميركي إنه «في ما يخص التعليقات بشأن الأميركيين الذين تحتجزهم إيران ظلماً وقسراً، نرى فقط جهداً حثيثاً آخر لتعزيز الأمل لدى عائلاتهم... لم يجرِ التوصل إلى اتفاق بعد، وإذا أرادت إيران حقاً التظاهر بلفتة إنسانية، يمكنها بسهولة إطلاق سراح السجناء فوراً». وأضاف: «لقد أجرينا محادثات غير مباشرة بشأن المحتجزين في إطار عملية فيينا، والتأخير في إعادة إطلاق هذه العملية لا يفيد... نحن أيضاً مستعدون لمواصلة المحادثات بشأن المحتجزين خلال هذه العملية». وسرعان ما ردّ المتحدث باسم الخارجية الإيرانية، سعيد خطيب زادة، على تصريحات المتحدث باسم الخارجية الأميركية، مؤكداً أنّ «من المحيّر أن تنكر الولايات المتحدة الحقيقة البسيطة المتمثلة بالتوصل إلى اتفاق بشأن مسألة المحتجزين، بل وحتى بشأن كيفية إعلانه». وكشف خطيب زادة في تغريدة عبر «تويتر»، أنه «تم الاتفاق مع الولايات المتحدة والمملكة المتحدة في فيينا، على تبادل الإفراج لدواع إنسانية، عن 10 سجناء من كل من الجانبين، وهذا الاتفاق لا يرتبط بالمفاوضات حول الاتفاق النووي»، مضيفاً: «إيران مستعدة لتنفيذ التبادل اليوم».

وكان كبير المفاوضين الإيرانيين، عباس عراقجي، قد دعا مساء اول من أمس السبت، أطراف مفاوضات فيينا النووية، إلى الانتظار حتى تشكيل الحكومة الجديدة في إيران لاستكمال هذه المفاوضات. وقال عراقجي في تغريدة عبر «تويتر»: «إننا نعيش فترة انتقالية، وهناك انتقال ديمقراطي للسلطة قيد الإنجاز في عاصمتنا»، مؤكداً أنّ «من الواضح أن مفاوضات فيينا يجب أن تنتظر الحكومة الجديدة في إيران، هذا ما تقتضيه كل ديمقراطية». وأتهم كبير المفاوضين الإيرانيين، الولايات المتحدة وبريطانيا بربط صفقة تبادل السجناء بالاتفاق النووي، قائلاً إن على الطرفين «وقف ربط تبادل إنساني . جاهز للتنفيذ . بالاتفاق النووي». كذلك، اتهم عراقجي واشنطن ولندن بأنهما «أخذتا تبادل السجناء رهينة أهداف سياسية»، مضيفاً أنّ ذلك «يضيع التبادل والاتفاق معاً». وأكد أن «عشرة أشخاص من جميع الأطراف يمكن أن يُطلق سراحهم غداً، إذا ما نفذت أميركا وبريطانيا تعهداتهما». وخلال الأيام الأخيرة، أكدت كل من طهران وواشنطن خوضهما مفاوضات لإنجاز صفقة تبادل للسجناء، وسط حديث للطرفين عن إحراز تقدم في المفاوضات، لكن تصريحات عراقجي أول من أمس، كشفت عن تعثرها أيضاً، إلى جانب تعثر المفاوضات النووية.

تستأنف اليوم محاكمة زوما في قضية رشاوى تعود لعهده

وتهدف المحادثات النووية في فيينا إلى إحياء اتفاق عام 2015 بين إيران وست قوى كبرى. ونصّ الاتفاق الذي وُقّع في فيينا على تخفيف العقوبات الغربية والأممية عن إيران، مقابل تعهدها بعدم حيازة سلاح نووي، والحد في شكل كبير من برنامجها الذي بات خاضعاً لتفتيش مشدد تمارسه الوكالة الدولية للطاقة الذرية. لكن الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب، انسحب من الاتفاق في 2018، وأعاد فرض العقوبات الأميركية على طهران. وردا على ذلك، تخلت إيران تدريجاً عن غالبية التزاماتها التي نصّ عليها الاتفاق منذ 2019. وتوقفت الجولة السابقة من المحادثات في فيينا يوم 20 يونيو/ حزيران الماضي، بينما لا يعرف إلى الآن مصير وموعد الجولة المقبلة التي ستكون السابعة. وتتواصل طهران مع إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن بشأن تبادل السجناء من أجل الإفراج عن إيرانيين محتجزين في سجون بالولايات المتحدة ودول أخرى بسبب انتهاكات للعقوبات الأميركية. واعتقلت إيران العشرات من مزدوجي الجنسية، وبينهم عدد من الأميركيين في السنوات الأخيرة، معظمهم اعتُقلوا بتهمة التجسس. واتهم نشطاء حقوقيون طهران بمحاولة استغلال الاعتقالات للحصول على تنازلات من دول أخرى، فيما ترفض إيران هذا الاتهام.

ويؤدي الرئيس الإيراني الجديد المحافظ المتشدد، إبراهيم رئيسي، اليمين أمام مجلس الشورى في الخامس من أغسطس/ آب المقبل، خلفاً للمعتدل حسن روحاني، الذي أتاح انتخابه في 2013 التوصل بعد عامين إلى اتفاق مع المجتمع الدولي بعد أزمة حول البرنامج النووي الإيراني استمرت اثني عشر عاماً. وصلاحيات الرئيس محدودة في إيران، بحيث يبقى المرشد الأعلى، علي خامنئي، ممسكاً بالقرارات في الملفات الحساسة، وبينها القضية النووية.

أكدت طهران التوصل إلى اتفاق لتبادل السجناء رغم نفي واشنطن

برايس: مستعدون لاستكمال المفاوضات حول تبادل السجناء

شرق غرب

قتيلان باحتجاجات المياه في إيران

استمرت الاحتجاجات في محافظة خوزستان جنوب غربي إيران، ليل السبت - الأحد، على خلفية أزمة مياه الشرب، فيما أشارت أنباء إلى مقتل شخصين خلالها منذ اندلاعها الخميس الماضي، وإصابة آخر في الأهواز. وأكد مندوب خوزستان في مجلس خبراء القيادة محسن حيدري، أمس الأحد، مقتل شخصين خلال الاحتجاجات، محملاً من وصفهم بالمجموعات المعادية للثورة مسؤولية ذلك.

(العربي الجديد)

تركيا: البرلمان يقر مواد جديدة لـ«مكافحة الإرهاب»

أقر البرلمان التركي، أمس الأحد، مواد قانون تجيز صلاحيات تمديد فترة التوقيف المؤقت المتعلقة بالمعتقلين تحت بند مكافحة الإرهاب، والذي لاقى جدلا كبيرا في البلاد على اعتبار أنه نوع من تمديد حال الطوارئ. وقبل من القانون الجديد، أمس، الجزء المتعلق بالتوقيفات تحت عنوان «مكافحة الإرهاب بشكل مؤثر»، على أن يعمل به لعام واحد، بعد رفض المعارضة تطبيقه لـ3 سنوات.

(العربي الجديد)

أرمينيا: المحكمة الدستورية تثبت فوز باشينيان

ردّت المحكمة الدستورية في أرمينيا، أول من أمس السبت، الطعن الذي تقدمت به أحزاب المعارضة بقيادة الرئيس السابق روبرت كوتشاريان ضد فوز رئيس الوزراء نيكول باشينيان في الانتخابات البرلمانية المبكرة التي جرت في يونيو/حزيران الماضي. ورفضت المحكمة الطعن وقضت بتأييد قرار لجنة الانتخابات المركزية بشأن نتائج الانتخابات، التي مكّنت حزب باشينيان «العقد المدني» من حصد 54 في المائة من الأصوات، مقابل 21 في المائة لتحالف كوتشاريان.

(فرانس برس)

زعيم «طالبان»: نؤيد تسوية سياسية

حوار أفغانستان لا ينتج سلاماً

بينما كان يُعقد في الدوحة، أمس الأحد، يوم ثانٍ من مفاوضات السلام بين الحكومة الأفغانية و«طالبان»، كان زعيم الأخيرة، هبة الله أخوند زاده، يتحدث عن تأييد الحركة «بشدة لتسوية سياسية»

الدوحة، كابول ـ **العربي الجديد**

تراس عبد الله عبد الله وفد الحكومة (كريم جعفر/ فرانس برس)

بينما كان العنف متواصلاً أمس الأحد في أفغانستان، انتهت جولة جديدة من مفاوضات السلام بين الحكومة الأفغانية وحركة «طالبان» في العاصمة القطرية الدوحة، في الوقت الذي كان فيه زعيم الحركة الملا هبة الله أخوند زاده يؤكد رغبة «طالبان» في التوصل إلى تسوية سياسية في البلاد، على الرغم من أنه لم يتطرق إلى مسألة وقف إطلاق النار. وعقدت في الدوحة، أمس الأحد، لليوم الثاني على التوالي، وبوساطة قطرية، جلسة مفاوضات بين وفد من الحكومة الأفغانية برئاسة رئيس المجلس الأعلى للمصالحة عبد الله عبد الله، ووفد من حركة «طالبان» برئاسة رئيس المكتب السياسي للحركة، الملا عبد الغني برادر. وبحثت لجنة مشتركة من الطرفين مقترحات قدمها الوسيط القطري، وتتضمّن الاتفاق على جدول أعمال المفاوضات، ووقف العنف، والإفراج عن أسرى «طالبان» لدى الحكومة الأفغانية، وشكل النظام السياسي في البلاد، فضلاً عن وضع سقف زمني للمفاوضات ينتهي وفق الورقة القطرية التي قُدّمت للطرفين الشهر الماضي، في 11 سبتمبر/ أيلول المقبل، تاريخ الانسحاب النهائي للقوات الأجنبية من أفغانستان. وكان الوفدان قد اتفقا، أول من أمس السبت، على تشكيل لجنة مشتركة من 14 شخصاً من الطرفين للاتفاق على أجندة المفاوضات. في غضون ذلك، كان رئيس حركة «طالبان»، الملا هبة الله أخوند زاده، يوجه رسالة للشعب الأفغاني بمناسبة عيد الأضحى، مناقضة لما يجري على الأرض، إذ أكد رغبة الحركة في اتباع الحل السياسي لتحقيق السلام في أفغانستان، ورغبتها في إقامة علاقات مع المجتمع الدولي والولايات المتحدة الأميركية بعد انسحاب قوات الأخيرة من البلاد.

وأشار أخوند زاده، في رسالته، إلى أن «طالبان» «تؤيد بشدة» تسوية سياسية للنزاع في أفغانستان. وقال «على الرغم من المكاسب والتقدم العسكري، تفضل الإمارة الإسلامية (اسم نظام طالبان الذي حكم أفغانستان بين 1996 و2001)، تفضل بشدة، تسوية سياسية في البلاد»، مؤكداً أن «الإمارة الإسلامية ستستغل كل فرصة تسنح لإرساء نظام إسلامي وسلام وأمن». ويثير استخدامه مصطلح «الإمارة الإسلامية» وتكراره، في حد ذاته، شكوكاً بشأن إمكانية توصل طرفي النزاع الأفغاني إلى تسوية بشأن شكل النظام السياسي المقبل للبلاد. وأضاف أخوند زاده «بدلاً من الاعتماد على الأجانب، دعونا نحل مشاكلنا في ما بيننا وننقذ وطننا من الأزمة السائدة». وتابع أن الحركة «شكلت فريق تفاوض قوياً لمواصلة المفاوضات، إلا أن وفد الحكومة الأفغانية لم ينتهز هذه الفرصة بشكل جيد ويواصل إهدار الوقت». وأكد أن الحركة «تريد، بعد انسحاب جميع القوات الأجنبية من البلاد، إقامة علاقات دبلوماسية واقتصادية وسياسية جيدة وقوية على أساس التفاعل المتبادل مع دول العالم، بما في ذلك الولايات المتحدة». وتعهد بأنهم لن يسمحوا باستخدام الأراضي الأفغانية منطلقاً لتشكيل تهديد على دول أخرى. وأردف زعيم طالبان: «نحن مستعدون للترحيب بالجميع. ليس لدينا عداء مع أحد، لا ينبغي لأحد أن يقلق بشأن مستقبل البلاد، نحن نؤيد حل المشاكل من خلال الحوار، يجب أن ننهض بهذا البلد معاً مرة أخرى».

وعدّد أخوند زاده في رسالته سلسلة من التعهدات في حال قيام «إمارة إسلامية» في البلاد، وشدد على مسألة محو الأمية، إذ قال «تولي طالبان أهمية خاصة للتعليم، ومن أولوياتنا إبقاء مراكز التعليم مفتوحة من أجل الاستقلال الاقتصادي، وتزويد الجيل الجديد بكافة المجالات العلمية، وتعليم الأطفال بشكل خاص العلوم الدينية والارتقاء بهم في مجال التعليم الحديث. وقضية الصحة وحقوق الإنسان هي أيضاً ذات أهمية خاصة لنا». وبينما وعد بدعم التعليم، إلا أنه قال «بالنسبة للفتيات، ستسعى الإمارة الإسلامية جاهدة لخلق بيئة مناسبة لتعليم الإناث في إطار الشريعة الإسلامية العظيمة». وكانت الفتيات تحت حكم «طالبان» ممنوعات من الذهاب إلى المدرسة، والنساء ممنوعات من العمل.

> أخوند زاده: نرغب في إقامة علاقات مع المجتمع الدولي

وأكد أخوند زاده «التزامه حيال حرية التعبير ضمن حدود الشريعة والمصالح الوطنية»، معرباً عن رغبته في العمل مع منظمات غير حكومية دولية في مجال الصحة. وكرر أيضاً وعده بضمان سلامة الدبلوماسيين والسفارات والقنصليات والمنظمات الإنسانية والمستثمرين الأجانب. ومنذ أن أعلنت واشنطن العام الماضي الانسحاب النهائي للقوات الأجنبية من أفغانستان بموجب اتفاق الدوحة مع «طالبان» الذي وقّع في 29 فبراير/ شباط 2020، تحاول الحركة إظهار صورة لها أكثر حداثة واعتدالاً، خصوصاً حيال الخارج. لم يأتِ زعيم «طالبان» على ذكر وقف إطلاق نار بمناسبة عيد الأضحى، بعدما جرت العادة أن تعلن أطراف الحرب في معظم الأوقات هدنة بمناسبة الأعياد الإسلامية. والخميس الماضي، كشف عضو فريق التفاوض الحكومي المشارك في محادثات السلام مع «طالبان»، نادر نادري، أنّ الحركة اقترحت وقفاً لإطلاق النار لمدة ثلاثة أشهر مقابل إطلاق سراح نحو سبعة آلاف سجين محتجزين في سجون أفغانستان. وقال نادري، في مؤتمر صحافي، «إنه طلب كبير»، مضيفاً أنّ «طالبان» تريد أيضاً شطب أسماء قادة في الحركة من اللائحة السوداء للأمم المتحدة.

وبدأت حركة «طالبان» هجوماً شاملاً على القوات الأفغانية في أوائل مايو/ أيار الماضي، مستغلة انسحاب القوات الأجنبية الذي من المقرر أن يكتمل بحلول نهاية أغسطس/ آب المقبل. وسيطرت الحركة على مناطق ريفية شاسعة، ومعابر حدودية مهمة مع إيران وتركمانستان وطاجكستان وباكستان. ولم تعد القوات الأفغانية التي باتت محرومة من الدعم الجوي الأميركي الحيوي تسيطر سوى على المحاور الكبرى وعواصم الولايات. وتواصل الحكومة الإعلان بدورها عن هجمات مضادة على «طالبان». وفي السياق، قال المتحدث باسم قوات الأمن الأفغانية، عمر شينواري، أمس الأحد، إن المقاتلين الموالين للحكومة نفذوا في الأيام الأخيرة 244 عملية أسفرت عن مقتل 967 من مقاتلي «العدو» بينهم قادة رئيسيون. وأضاف للصحافيين: «استعدنا 24 منطقة حتى الآن وهدفنا هو استعادة كل الأراضي». وأكد المتحدث «نحن مستعدون للدفاع عن بلادنا». في الأثناء، تواصل العبوات الناسفة حصد مزيد من أرواح المدنيين. وفي السياق، أعلنت السلطات الأفغانية، أمس الأحد، مقتل 5 مدنيين، إثر انفجار عبوة ناسفة في ولاية قندهار جنوبي البلاد. وأوضح المتحدث باسم شرطة الولاية، جمال باريكزي، في تصريح صحافي، أن عبوة مزروعة على طريق بمنطقة أرجيستان انفجرت أثناء مرور عربة كانت تقل عدداً من المدنيين. وأضاف أن الانفجار أسفر عن مقتل 5 مدنيين، محملاً حركة «طالبان» مسؤولية الهجوم، في حين لم تتبن أي جهة المسؤولية عنه حتى عصر أمس.